



اسم المقال: التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية  
اسم الكاتب: م.د. أسعد طارش عبد الرضا، م.د. فراس كوركيس عزيز  
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7118>  
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:28 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## { التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية }

م.د. أسعد طارش عبد الرضا(\*)  
م.د. فراس كوركيس عزيز(\*\*)  
Firas [georgis2001@yahoo.com](mailto:georgis2001@yahoo.com) Dr.asaadbaghdad@yahoo.com

### الملخص

لم يشهد العراق اي ممارسة ديمقراطية حقيقية منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى نيسان ٢٠٠٣، وانما كانت هناك بذور للديمقراطية عند هذه الفترة او تلك وفي فترات زمنية مختلفة ومتفاوتة ولكنها لم تستمر بسبب مرافقها من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن الممارسات الاستبدادية للانظمة التي توالى على حكمه.

الا انه ومنذ الاحتلال الامريكى للعراق في ٩/٤/٢٠٠٣ اصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحاً في الارقوة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبشدة. اذا ان الاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق قد اوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وفتح افاق اقامة عراق جديد، ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكم يمثل جميع الفئات والطوائف والاثنيات، حسب الهدف المعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية. الا ان التساؤل المشروع هو حول كيفية تطبيق الديمقراطية في العراق، وما هي الأسس التي تركز عليها

### المقدمة

لم يشهد العراق اي ممارسة ديمقراطية حقيقية منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى نيسان ٢٠٠٣، وانما كانت هناك بذور للديمقراطية عند هذه الفترة او تلك وفي مدد زمنية

مختلفة ومتفاوتة ولكنها لم تستمر بسبب مرافقتها من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن الممارسات الاستبدادية للانظمة التي توالت على حكمه.

الا انه ومنذ الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ اصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحاً في الاروقة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبشدة. اذ ان الاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق قد اوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وفتح افاق اقامة عراق جديد، ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكم يمثل جميع الفئات والطوائف والاثنيات، حسب الهدف المعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية.

الا ان التساؤل المشروع هو حول كيفية تطبيق الديمقراطية في العراق، وما هي الأسس التي تركز عليها، إذا ما علمنا إن الديمقراطية عملية مجتمعية بنائية تغييرية شاملة، تحاول أن تحرك الفكر من مرحلة القبول والخضوع التي سادت العراق لعقود طويلة إلى مرحلة جديدة قوامها بناء بنية عقلانية- مؤسسية، أساسها فهم التعددية السياسية والحزبية والاجتماعية والثقافية التي تسود العراق، والتي تقتضي التعامل بنسبية، والقبول بالتداول السلمي للسلطة، بعد عقود من الانقلابات والحكم العسكري، لتتطلق من واقع المجتمع العراقي في كل تفاصيلها والياتها وغير مفروضة عليه، حتى وان كان من الدولة رائدة التغيير فيه.

لذلك سوف نتطرق في بحثنا هذا بدراسة التطورات السياسية في العراق منذ التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ والتي قامت على اساس المزاوجة بين الديمقراطية والديمقراطية التوافقية. وعليه قمنا بتقسيمه الى اربعة مطالب وهي:

المطلب الاول: التطورات السياسية والمزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية.

المطلب الثاني: دوافع المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية.

المطلب الثالث: اشكاليات العملية التوافقية في العراق.

المطلب الرابع: مستقبل الديمقراطية في العراق في ظل الديمقراطية التوافقية.

### المطلب الاول

#### العملية السياسية في العراق في ظل الديمقراطية والتوافقية

لا شك إن الديمقراطية في العراق أضحت خياراً شعبياً ومطلباً وطنياً قبل أن يكون خياراً للقوى السياسية، وقد ترسخت في السنوات السالفة بعد ٢٠٠٣ جزء كبير من القيم الديمقراطية،

لاسيما في إجراء أكثر من انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محافظات ،على الرغم من الخروق والسلبات التي اعترتها لكنها أقامت قيم ديمقراطية ورسخت التبادل السلمي للسلطة، بيد إن ذلك لم يحدد نوع الديمقراطية و مضمونها بعد. والملاحظ على الديمقراطية العراقية إنها تتضمن مبادئ التوافقية تارة ومبادئ ديمقراطية الأغلبية تارة أخرى، حتى إن اغلب القوى السياسية العراقية متناقضة في أطروحاتها بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية.

فالديمقراطية التوافقية هي صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية لانتخاب مؤسسات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية والتي تجرى على اساس التوافق بين المكونات الاجتماعية الموجودة في الدولة، وحسب دستورها وقوانينها، كما هو الامر في لبنان حيث ان انتخاب رئيس الجمهورية من المكون المسيحية ورئيس الوزراء من المسلمين السنة ورئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة. وقد طبق هذا النموذج الى حد ما في العراق في انتخابات كانون الثاني \ يناير ٢٠٠٥، وكذلك في ١٥ كانون لاول\ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث انتخب بالتوافق رئيس الجمهورية من المسلمين السنة الاكراد، ورئيس الوزراء من المسلمين العرب الشيعة ورئيس مجلس النواب من المسلمين العرب السنة مع ضرورة ملاحظة ان لبنان قد قنن هذا الامر عكس العراق<sup>(١)</sup>.

فمن المعلوم إن أي دولة تنتهج نهجا ديمقراطيا يراد عن طريقه الاعتماد على ما تفرزه صناديق الاقتراع الحر والمباشر كآلية لادارة الصراع السلمي وإدارة السلطة، يكون فيه الدستور أو النظام الدستوري هو الحكم في حل النزاعات وهو الأساس في تشكيل سلطات الدولة الرئيسة وما يتفرع منها من منظومات سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية .

وعلى هذا الاساس يكون مبدأ الاستحقاق الانتخابي هو الضمانة في بناء الدولة مؤسساتياً وتطوير العملية السياسية، إلا أن المراقب لتطورات الواقع السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ يستطيع أن يلاحظ أنه على الرغم من أن الدستور نص في المادة (١) من الباب الأول على أن جمهورية العراق دولة اتحادية ... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني ديمقراطي) مما يوحي بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكم في العراق بات ، كما يفترض أن يكون ، يقوم على قاعدة حكم الأغلبية السياسية التي تحوز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان سواء أكانت حزباً أو ائتلاف يضم مجموعة من الأحزاب وهي التي تشكل الحكومة وتنتخب رئيس الجمهورية، إلا أن القاعدة التي بات معمولاً بها هو اعتماد مبدأ التوافقية القائم على (المخاصمة الطائفية والسياسية ) في توزيع

المناصب والأدوار، والخاصة الطائفية والسياسية يقصد بها (الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات)<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من أن الدستور لم يشير إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات التي أعقبت عام ٢٠٠٣.

ولو اطلعنا على دستور العراق لعام ٢٠٠٥ سنلاحظ أن المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا تتضمن لوناً طائفياً أو قومياً مرشحياً هذه المناصب، ولكن العرف السياسي استقر على أن يكون رئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس الوزراء من القومية العربية (شيعياً) ورئيس مجلس النواب من القومية العربية (سنيّاً) فضلاً على أن الوزارات والمناصب الأخرى باتت توزيعها مرتكناً بمعادلة التمثيل السياسي - الطائفي.

فعلى سبيل المثال كان التوزيع الطائفي - القومي لوزارة ابراهيم الجعفري وفق الجدول رقم

(١) المبين أدناه:

جدول رقم (١) التوزيع الطائفي والقومي لوزارة إبراهيم الجعفري

الطائفة - القومية	عدد الوزراء	النسبة المئوية
الشيعية العرب	١٦	٥٠ %
الأكراد	٨	٢٥ %
السنة العرب	٦	١٨٫٧ %
المسيحيون	١	٣٫١ %
التركمان	١	٣٫١ %
المجموع	٣٢	١٠٠ %

ويبدو أن العرف المتمثل بتوزيع المناصب والمراكز وفقاً للكثافة السكانية التي تمثلها كل طائفة وقومية قد اتضحت ملامحه مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بإشراف الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر)، إذ كان المجلس المذكور الذي تشكل في شهر ايار من عام ٢٠٠٣ قد ضم (٢٥) عضواً من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة، وقد راعى المجلس في تشكيلته الحجم السكاني لكل طائفة وقومية، إذ ضم (١٣) عضواً من الشيعة العرب و (٥) أعضاء من السنة العرب و (٥) أعضاء من القومية الكردية فضلاً عن عضوين آخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن هيكله وزارة (نوري المالكي) التي تشكلت في ايار من عام ٢٠٠٦ قد اعتمدت في التوزيع الوزاري النسبة التي حققتها كل كتلة سياسية في الانتخابات إلا أنها من ناحية أخرى

أخذت بعين الاعتبار المعادلة الطائفية - القومية، إذ تكونت الوزارة المذكورة وفق الشكل المبين في الجدول أدناه رقم (٢).

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد البرلمانية والوزارات على الكتل السياسية

ت	الكيان السياسي	عدد المقاعد البرلمانية	عدد الوزارات
١	الإئتلاف العراقي الموحد	١٢٨	١٦
٢	التحالف الكردستاني	٥٣	٦
٣	جبهة التوافق العراقية	٤٤	٧
٤	القائمة العراقية الوطنية	٢٥	٤
٥	جبهة الحوار الوطني	١١	-
٦	الإتحاد الإسلامي الكردستاني	٥	-
٧	كتلة المصالحة والتحرير	٣	-
٨	رساليون	٢	-
٩	قائمة مثال الألوسي	١	-
١٠	قائمة اليزيديين	١	-
١١	الجبهة التركمانية	١	-
١٢	قائمة الرافدين	١	-
المجموع		٢٧٥	٣٣

تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على المصدر التالي:

حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٨٦.  
فتحولت نتائج الانتخابات من استحقاقات الى محاصصات انكفادت معظم الفعاليات السياسية الاجتماعية الى تكويناتها التقليدية (العشيرة، القبيلة، الطائفة، المذهب، العنصر) لكن التحول الايجابي الوحيد لتلك العملية الانتخابية هو: تحول الاحتكام من العنف في التعامل السياسي الى الاحتكام لصناديق الاقتراع الذي مثّل خطوة نوعية وفاعلة في تغير جانب مهم من الثقافة السياسية<sup>(١)</sup>. ولم تختلف نتائج انتخابات (العام ٢٠١٠)، عن سابقتها لعام (٢٠٠٥)، في نسب حظوظ الفائزين الا بشكل طفيف، ففي الوقت الذي حصل الإئتلاف الوطني وقائمة رساليون على (١٣٠) مقعد من اصل (٢٧٥) مقعد، وبنسبة (٤٧,٥%) من مقاعد البرلمان في انتخابات العام (٢٠٠٥)، حصل الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون على (١٦٠) مقعد من اصل (٣٢٥) مقعد، وبنسبة (٤٩,٥%) من مقاعد البرلمان في انتخابات (٢٠١٠)، وبالمقارنة بين النسبتين نلاحظ: ان الفرق هو (٢%) هذا على المسار العربي/الشيوعي اما على المسار العربي/السنيني، فقد

حصلت العراقية والتوافق والحوار الوطني ومشعان الجبوري على (٨٥) مقعداً من اصل (٢٧٥)، وبنسبة (٣١%) من مقاعد البرلمان في انتخابات العام (٢٠٠٥)، وبالمقارنة مع انتخابات العام (٢٠١٠)، حصلت تلك القوائم على نسبة (٣٠%) من مقاعد البرلمان، وهي نسبة مقارنة بفارق (١%) فقط مع انشقاق اغلب مناصري التوافق، وتحولهم للقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، وتوزعت باقي النسب على الاكراد وقوائم صغيرة<sup>(١)</sup>.

وثمة الكثير من التفسير الذي يقف وراء اعتماد هذا المبدأ الجديد في ادارة السلطة في العراق وجزء كبير منها هو في حقيقته نتيجة لتراكمات المراحل السياسية السابقة، اذ من المعلوم ان العراق الحديث الذي تشكل منذ عام ١٩٢١ قد عرف في ظل العهد الملكي برلماناً وتمثيل شعبي ونظاماً حزبياً متعدد الاتجاهات مما يعني أن مقومات التعددية السياسية وما يرتبط بها من البات معتمدة لادارة الصراع السلمي كانت متوفرة وان كان بدرجة ضيقة وعلى الرغم من المثالب والملاحظات العديدة التي يمكن ان يسجلها المراقب السياسي حول تلك المرحلة التاريخية، الا ان هذه البداية السياسية التي كانت تعد خطوات مهمة نحو تأسيس ديمقراطية ناضجة تعرضت لانتكاسة كبيرة ومن ثم الى غياب تام مع تعاقب انظمة الحكم العسكري المباشر منذ عام ١٩٥٨ وما تلاها من صراع سياسي اتخذ اكثر الأوجه تطرفاً ما بين الأحزاب السياسية.

وان كانت الديمقراطية في جانب مهم منها تعني توافق مختلف التكوينات الاجتماعية والقوى والتيارات السياسية والفكرية على عدد من القضايا الجوهرية والمصيرية. ونظراً لأن المجتمع العراقي يتسم بتعددية مجتمعية مكثفة تقوم على أسس عرقية، ودينية، وطائفية، وعشائرية، فإن أحد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء نظام ديمقراطي صحيح في العراق يتمثل في غياب أو ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسة والتي تتمثل في (الشيعة) و(السنة) و (الکرد) على صيغة للديمقراطية وعلى أجندة للانتقال إلى هذه الصيغة، بما يعنيه ذلك من غياب التوافق فيما بينها في عدد من القضايا<sup>(٤)</sup>.

وهكذا شكلت سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية، التي أسست عليها التجربة الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إحدى العقد السياسية التي حالت دون الشروع في بناء نظام ديمقراطي صحيح؛ نظراً إلى اختلاف الرؤى ما بين أطراف الصراع حول هذه السياسة ومدى صلاحيتها في بناء الدولة العراقية<sup>(٥)</sup>.

فالقوى الحاكمة تعتقد بأن سياسة المحاصصات تمثل استحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق، وتعويضاً لها عما أصابها من أضرار في تلك الحقبة؛ لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها. لذا تم رسم الخريطة على أساس المكونات الاجتماعية، لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، وبدأ الحديث عن حكومة وحده وطنية، او حكومة محاصصة طائفية كما يسميها بعض<sup>(٦)</sup>، أي اعتماد نظرية (دولة المكونات) الدينية والقومية والأثنية والداخل والخارج والمناطقية حتى قاع هذه الدولة<sup>(٧)</sup>. بعيداً عن مبدأ المشاركة السياسية<sup>(٨)</sup>.

إن هذا الأمر انعكس بطبيعة الحال على النظام السياسي العراقي وجميع مؤسساته، وبما أن المؤسسات السياسية تشكل أحد أهم الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، لما تضطلع به من دور في خلق منظومة وعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وأتباعهم الضيقة وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة<sup>(٩)</sup>.

إلا أن الصيغة المشوهة التي بنيت عليها مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) عن طريق أنتهاج نخب المحاصصة، وأعتداد الأعراق، والطوائف، والديانات، كمعيار يتم عن طريقه أقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية، قد أسهمت في تكريس حدة الأقسامات الطائفية والعرقية، بل أنها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية أيضاً<sup>(١٠)</sup>.

إن التنوع الموجود في النسيج الاجتماعي العراقي، يحتاج إلى توافر (التجانس الاجتماعي) و (الأجماع السياسي) بوصفهما شرطان أساسيان مسبقان لقيام أي نظام ديمقراطي مستقر (ديمقراطية مستقرة)<sup>(١١)</sup>.

أما الأقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات المتعددة، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي يصلح لها ما اطلق عليه "الديمقراطية التوافقية"<sup>(١٢)</sup>، اي المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية بوصفها الحل الأنسب لأشراك الجميع مكونات المجتمع في السلطة، فالديمقراطية التوافقية حسب رأي (ليبهارت) هي الحل الأنسب لدعم الاستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة<sup>(١٣)</sup>.

ربما ينطوي ذلك على جانب من الصحة، لكن غياب قاعدة أساسية من الثقة بين الجماعات السياسية، فضلاً عن تحول في الوزارات والهينات والدوائر إلى مؤسسات (طائفية) أو (عرقية) خالصة قاد إلى أن تتحول الصيغة التوافقية من وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي إلى مصدر من

مصادر التوتر والتنافر الاجتماعي، كما زاد ذلك من حدة الأستقطابات الطائفية والعرقية بين صفوف القاعدة الاجتماعية<sup>(١٤)</sup>.

وأنعكس ذلك بطبيعة الحال على النظام السياسي العراقي وعلى مؤسسات النظام، والتي تجسدت (الأنقسامات الطائفية والاثنية) في أنتخابات (٢٠٠٥/١٢/١٥) والتي أدت بالنتيجة إلى تشكيل حكومة التوافق السياسي وليس الأستحقاق الأنتخابي، فضلاً عن أن مواد الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) أبتعدت كلياً عن مبدأ حكم الأغلبية<sup>(١٥)</sup>.

لذلك نلاحظ أنه بعد تأريخ (٢٠٠٣/٤/٩) تم الاخذ بالتوافقية، لتكون أنموذجاً لبناء العراق الجديد، وهذا الامر تحدد بالتأكيد بتعالى أصوات الساسة الأمريكان، إذ وجد هولاء إن حكم الأغلبية في العراق لا يحقق إلا التوتر وعدم الشرعية لنظام الحكم الجديد، ذلك بوصف (الشيعة) هم أغلبية؛ لذلك فأنها سوف تضطلع بالحكم وبقاء كل من (السنة) و(الأكراد) في المعارضة وبصورة دائمة، نظراً لطبيعة الأغلبية الشيعية<sup>(١٦)</sup>.

ومن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية أرادت تكريس مبدأ المحاصصة السياسية كأنموذج للحكم، وذلك يتضح عن طريق تقسيمهم للمجتمع العراقي (شيعية- سنة - أكراد) فهم لم يقسموا العراق على تيارات سياسية ممكن أن تكون (إسلامية - علمانية ليبرالية - اشتراكية...).

وبذلك قادت عملية بناء الديمقراطية في العراق بصورتها الخاطئة أو المشوهة القائمة على اساس التوافقية والتي تم على أساسها إعادة بناء مؤسسات الدولة والنظام السياسي في العراق إلى عدد من الأشكالات السياسية الخطيرة، والتي أنعكست بطبيعة الحال على واقع المجتمع العراقي، وعلى طبيعة وبنية النظام السياسي العراقي، إذ إن تطبيقها في العراق قادت إلى توزيع المناصب على أساس المحاصصة الطائفية والتوافقية، مما أدى بالنتيجة إلى قيام نظام سياسي بعيد عن بعض القواعد العامة في العمل الديمقراطي، يقوم مضمونه في الظاهر على أساس توزيع السلطات في الدولة، والمناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع القومية أو الدينية أو الطائفية على أساس نسبة المكون الاجتماعي للطائفة العددية إلى نسبة المكون الاجتماعي العام، فالمحاصصة الطائفية تقوم على أساس توزيع السلطات الثلاثة في الدولة، والمناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الأتماء لطائفة معينة على أساس نسب الطائفة العددية إلى المكون الطائفي العام، وعلى هذا الأساس تم توزيع جميع المناصب الحكومية في العراق<sup>(١٧)</sup>.

## المطلب الثاني

### مبررات ودوافع المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية

تتعدد أنواع وصفات ومسميات الديمقراطية ضمن التجارب الحديثة وذلك نتيجة تنوع احتياجات المجتمعات المتعددة وخصائصها رغم تشابه مبادئ الديمقراطية في معظم التجارب الحضارية.

ومع ظهور العديد من الأنظمة الديمقراطية و بروز العديد من التحديات لها والمشاكل اهتم الباحثون بإيجاد حلول لهذه التحديات والمشاكل بما يضمن الحفاظ على مبادئ الديمقراطية الأساسية التي تقوم على إشراك مكونات المجتمع في الممارسة الديمقراطية عبر العديد من المؤسسات سواءً كانت برلمانات أو مجالس حكم محلية أو مجالس بلدية... إلخ. من أبرز التحديات التي واجهها الباحثون كيفية تأسيس نظام ديمقراطي في مجتمع متعدد بمعنى يتميز بالتنوع الإثني والديني والمذهبي ضمن مكوناته بما يضمن الحقوق الأساسية للجميع، ويضمن لهم حماية مصالحهم وتحقيق مطالبهم باستمرار وأن يكون للجميع فرصة مماثلة في صنع القرار السياسي عن طريق آليات المشاركة السياسية المعروفة. ولذلك ابتكر بعض علماء السياسة والمفكرين فكرة المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية أو ما يطلق عليها ( نظرية الديمقراطية التوافقية والتي تسمى أيضاً الديمقراطية التكاملية)\*.

وهناك الكثير من الدوافع والمبررات التي تسوغ انتهاج العراق لهذه الطريقة ( المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية ) إلى الدرجة التي يصعب حصرها في إطار محدد، بيد إن ذلك لا يمنع من تحديد مقتربات أساسية لهذه الدوافع، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولاً: طبيعة التعددية الاجتماعية العراقية:

لا يخفى إن المجتمع العراقي شأنه شأن الكثير من المجتمعات يتميز بالتنوع والتعدد على المستوى القومي والديني والعرقي وغيرها من التنوعات الأخرى، بيد إن ذلك لا يشكل المبرر الأساس للمزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية، وإنما طبيعة العلاقات المأزومة بين هذه المكونات. صحيح إن المجتمع العراقي ومنذ حقب زمنية طويلة أُلّف التعايش السلمي والانسجام بين مكوناته، بيد إن هذا الانسجام، لاسيما على الصعيد السياسي كان في اغلب الأحيان انسجاماً وهمياً بحكم سياسات تتسم بالفرض والإكراه، الأمر الذي عمق من الهواجس والمخاوف التي ظلت كامنة إلى إن وجدت ألفت فرصة المناسبة، أو تم تهيئة الأجواء لها لتكشف حقيقة الانقسام المجتمعي وغياب الثقة بين هذه المكونات، وبذلك أضحت هذه الوسيلة (المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية) احد الضروريات الأساسية لا عادة بناء وتشكيل اسس ثقة حقيقية بين مكونات المجتمع العراقي لاسيما فيما يتعلق بالهوية العراقية التي عانت ومازالت من غياب الأسس المتفق عليها من كل العراقيين، إذ كرست السلطات في مختلف العهود السابقة قدراً من الطاقة والجهد من اجل إنشاء هوية عروبية أكثر مما كرسوا جهدهم لإنشاء هوية عراقية<sup>(١٨)</sup>.

على الرغم من ذلك فإن مختلف أطراف المجتمع العراقي أعلنت باستمرار رفضها التعامل الفئوي ونبذها قيم التعصب والعصبية إلا أنها في الواقع انغمست من حيث تدري أو لا تدري فيها، و بغض النظر عن مواقعها داخل الحكم أو خارجه، وجاءت الحرب الطائفية المنكرة التي إثارة مسألة المذهبية ونفخت في بوق الطائفية والاعتماد على المؤسسات التقليدية (القبيلية العشيرة... الخ)<sup>(١٩)</sup>

فضلا عن ذلك فما زاد الأمر تعقيدا تلك السيول الجارفة من التعدادات الحزبية التي سادت المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣، إذ كانت هذه التعددية لا تقوم على الفكرة الوطنية، وإنما على أفكار طائفية أو عرقية والتي تحمل في طياتها مخاطر تكريس الانقسامات داخل المجتمع العراقي من جهة وتشويه العمل السياسي العراقي من جهة أخرى<sup>(٢٠)</sup>. عن طريق ما تقدم فقد أضحت المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية إحدى الضرورات الأساسية في المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي على اقل تقدير حين إعادة ألحمة المفقودة بين مكوناته التي إصابته عملية التحول بالتشويه والخلل، أو حين غرس مبادئ الثقة والاستقرار بين هذه المكونات.

ثانياً: طبيعة التوجهات السياسية العراقية :

إن القوى السياسية العراقية التي شكلت أركان الحكم بعد عام ٢٠٠٣ ، سبق لها وان توافقت إثناء معارضتها للنظام السياسي العراقي السابق، منذ مؤتمر لندن في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، إذ تشكلت لجنه باسم (لجنة المتابعة والتنسيق) ضمت في عضويتها (٦٥) عضوا يمثلون اغلب أو كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية والتي طغت عليها تقسيمات طائفية أو عرقية ، وقسمت الحصص (٦٦ ٪) لعرب العراق تناصفا بين التيار الإسلامي بشقيه الشيعي والسني من جهة ، والتيارات السياسية الأخرى من جهة أخرى، و (٢٥ ٪) للاكراد، و (٦ ٪) للحركات التركمانية ، و (٣ ٪) للأشوريين وغيرهم من الأقليات<sup>(٢١)</sup>.

الملاحظ إن هذه التوافقية كانت محكومة باعتباريات الأوضاع السابقة لتغيير النظام السياسي في العراق، التي كانت تحملها التوافقية النظرية، والتي لم تختبر على الصعيد العملي ، وما أن أطيح بالنظام السياسي العراقي حتى اصطدمت هذه التوافقية بالتطبيق الفعلي من جهة ومواقف القوى الشعبية والسياسية العراقية ، التي لم تشارك في مؤتمرات المعارضة الخارجية من جهة أخرى<sup>(٢٢)</sup>. فضلا عن ذلك فان التوافقية اصطدمت بسقف المطالب الفئوية والحزبية المرتفعة عند هذا المكون أو ذاك الأمر الذي عزز مخاوف ومشكلات كل طرف بالآخر، وبغض النظر عن ذلك فان جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى مثل التي يشهدها العراق، تبرز تحديات وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع ، وغالبا ما تكون متعارضة، ويحاول كل طرف فرض إرادته على الطرف الآخر، الأمر الذي عمق الهواجس والشكوك التي لم تهدئها الا التوافقيات السياسية.

### ثالثاً: التحول الديمقراطي:

يعد التحول الديمقراطي\* الذي يمر به العراق من ضرورات تطبيق التوافقية .فالتحول يعني تلك "الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، والجهود تتوقف عموما عند اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه . ،ويتحدد الانتقال بالخلال النظام السلطوي وإقامة نوع من الديمقراطية ،أو ما يعرف بنشوء الديمقراطية"<sup>(٢٣)</sup> .

لاشك إن المبدأ الأساس في الديمقراطية هو المواطنة وهذا يتضمن الحق في معاملة البشر بالمساواة باتخاذ الخيارات الجماعية، وواجب أولئك الذين يطبقون مثل هذه الخيارات ان يكونوا بالقدر نفسه عرضة للمحاسبة ومنفتحين على جميع أعضاء الكيان السياسي ، ويفترض هذا الأمر واجبات على

الحكام والمحكومين لترسيخ فاعلية مثل هذه الخيارات وحماية الكيان السياسي لتهديدات<sup>(٢٤)</sup>. ويبدو إن العراق كان وما يزال بأمس الحاجة في عملية تحوله الديمقراطي إلى التوافقية السياسية، إذ فشل النظام السياسي العراقي السابق في حل ألامه السياسية والسماح بشيء من الانفتاح فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكانية إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة وإصراره على عدم وجود أي ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته، وعاش الشعب العراقي فتره من غياب الحريات الأساسية وحرمانه من متابعة التطورات الدولية وممارسة التفرقة في بعض المجالات، لاسيما فيما يتعلق بفشل النظام في إحياء منظمات المجتمع المدني السياسية والمهنية أو تصفيتها شأنها في ذلك شأن بقية مراكز وقوى المعارضة السياسية على نحو تجاوز بقية الأنظمة العربية، حتى التقليدية منها<sup>(٢٥)</sup>.

وفي جميع البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى، مثل التي شهدتها العراق، تبرز دائما تحديات كبيرة وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع وغالبا ما تكون متعارضة، ويحاول كل طرف فرض آرائه على الطرف لاسيما وان سياسة النظام السابق أدت إلى خلق شرخ كبير في المجتمع العراقي خاصة بين العرب والكورد وما رافق ذلك من انفصال منطقة كردستان -العراق انفصالا تاما أدى إلى انقطاع التلاحم الوطني، الأمر الذي يتطلب لإعادة اللحمة من جديد الركون إلى نوع من أنواع التوافقية<sup>(٢٦)</sup>. وبذلك تكون عملية المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية هي الحل الأمثل للخروج من ألامه بأقل خسائر ممكنة أو للوصول إلى أكبر قدره من التوافقيات والانسجام مع البعض .

#### رابعاً: الرغبة الامريكية في التوافقية

منذ أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على العراق سعت إلى تطبيق التوافقية وقسمت العراق إلى مكونات ثلاث (شيعة \_ سنه \_ أكراد) وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية أم التوافقية فان جهود الولايات المتحدة أسفرت عن تطبيق نوع من التوافقية السياسية ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، بموجب اللائحة التنظيمية رقم ٦ في ١٣ تموز ٢٠٠٣ الذي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، إذ منح إلى الشيعة ثلاث عشر مقعداً، وللعرب السنة خمسة مقاعد، وللأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل نقطة الشروع بتأسيس الطائفية السياسية المؤسسية، ومن ثم انتقل الأمر إلى العملية

السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ لاسيما عملية كتابة الدستور، عندما فرضت الولايات المتحدة خارج العملية السياسية (الانتخابات) مجموعة من (العرب السنة) في لجنة كتابة الدستور، إذ أضيف إلى اللجنة ٢٧ عضوا (أصيلا واستشاريا) من القوى المقاطعة للانتخابات وبذلك تشهد نوع من التوافقية<sup>(٢٧)</sup>. ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما اتفقت لجنة كتابة الدستور على إن تكون صياغة المسودة عن طريق التوافق الوطني، بيد إن هذا التوافق أسهم من حيث يدرى أو لا يدرى في تعقيد التوافقية ذاتها، لاسيما بعد أن اقتضت هذه التوافقية على بعض القوى السياسية العاملة خارج العراق والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تحظى القوى السياسية و الأحزاب التي نشأت بعد التغيير بالاهتمام الكافي أو حتى شمولهم بالتوافقية إلا باستثناءات محدودة، فضلا عن اجتناب و تهميش بعض القوى السياسية الراضية للتواجد الأمريكي في العراق. والملاحظ على التوافقية الأمريكية قد حكمت بجدول زمني لاسيما كتابة الدستور وهو أمر مناقض للتوافقية التي تحتاج إلى فترة زمنية مناسبة لتحقيقها، ففانون إدارة الدولة الصادر في آذار (مارس) ٢٠٠٤ ألزم الحكومة العراقية المؤقتة في . المادة ( ١٦ ) كتابة دستور دائم للبلاد في مدة أقصاها سنة ونصف. واستمرت الولايات المتحدة بالضغط على أطراف العملية السياسية العراقية من اجل خلق نوع من التوافق والانسجام إلى الدرجة التي أضحت التوافقيات العراقية رهن ضمن سياسة الولايات المتحدة، وفي الكثير من القضايا السياسية الحاسمة والهامة، مثل فشل البرلمان و المؤسسات الرسمية العراقية الأخرى في الوصول إلى توافقية حقيقية، إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة ضغطها على هذا الطرف أو ذاك، وهو أمر غير جيد لأنه يعطي تصورا بأن عملية بناء الديمقراطية في العراق هي مفروضة أكثر من كونها نابعة و منسجمة مع واقع المجتمع العراقي. ويفسر ذلك اثر لويس بقوله "إن سبب إخفاق الديمقراطية يعزى إلى إن أفكار ومؤسسات الديمقراطية الموروثة من الخارج غير مناسبة لهذه المجتمعات التعددية، ويحتاج قادتها قبل أن يستوعبوا إن ثمة أمودجا من الديمقراطية مناسباً لهم إلى الكثير من غسيل الدماغ المعاكس"<sup>(٢٨)</sup>. أما التصرف الأمريكي فقد كان منسجماً مع ما ذكره روبرت امرسون " إن أهم المستعمرين وأفعالهم في العالم الحديث كانوا دولا ديمقراطية (بريطانيا فرنسا)، كما إن معايير الحكومة المستقلة الديمقراطية التي طمح إليها الزعماء السياسيون في المستعمرات كانت مما وضعه وحدده هؤلاء المستعمرون"<sup>(٢٩)</sup>.

وعلى هذا الأساس وكما يذكر وفيق ألسامرائي" لم يفاجئ الأمريكيون بالانقسامات السياسية العراقية، فقد اطلعوا على كل وجهات نظر المعارضين العراقيين في مرحلة ما قبل السقوط التي أظهرت انقسامات لا تقل خطورة وعمق عما يحصل في العراق ألآن" وقد تبني القادة المحليون هذه التوافقية وبرروها تمهيدا لمرحلة أخرى في مسيرتهم نحو بناء الدولة<sup>(٣٠)</sup>.

### المطلب الثالث

#### اشكاليات التوافقية في العراق

يذهب أغلب المختصين، والمفكرين، والسياسيين، والقانونيين إلى ضرورة استمرار العراق بخطوات التحول نحو بناء نظام ديمقراطي. إلا أن ما ينبغي معرفته هو أن الاستمرار بخطوات التحول الديمقراطي في العراق وبصورته الحالية ووفق مبدأ التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية يثير عدد من الإشكالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، وربما قد يؤدي إلى حالة عدم الأستقرار السياسي. لذلك ينبغي لنا إذ ما أردنا الأستقرار بخطوات هذا التحول أن نعمل على تصحيح المسارات الخاطئة التي وقعت وما زالت تقع نتيجة اعتماد التوافقية في عمليات التحول الديمقراطي في العراق، والتي سببت العديد من الاشكاليات لعل من أبرزها .

#### أولاً: ضعف السلطة التشريعية (البرلمان)

تشكل البرلمان في الدول الديمقراطية بوصفها الوسيلة الأنجح لتمثيل الإرادة الشعبية، وبوصفها الإطار الذي يتجسد في الحراك الاجتماعي والسياسي، ويتم عبره التعبير عن طبيعة الأوليات المجتمعية وأتجاهات المزاج الشعبي؛ ولذلك أقرن العمل البرلماني بحركيته، سواء لجهة تعاطيه مع مستجدات الأنشطة الاجتماعي والسياسي الداخلي، والتعبير عنها في سلوكه التشريعي أم الرقابي، أم لجهة خضوع البرلمان نفسه لعملية تغيير دورية عبر إليه الأنتخابات، من أجل ضمان تصحيح تمثيله للإرادة الشعبية، عبر أستيعاب أي تحولات في أتجاهات هذه الإرادة<sup>(٣١)</sup>.

وبخصوص البرلمان العراقي، فإنه لا يبدو اليوم معبراً عن هذه الفلسفة البرلمانية، أو قادراً على تمثيل الإرادة الشعبية، أو أن يكون مستودعاً حافظاً لأستقرار النظام السياسي. فالبرلمان العراقي يمثل تجسيداً لحالة إنعدام الثقة لا إطار لتجاوزها، وهو يمثل منتدى للتعبير عن المواقف المتخندقة لا لعبورها، وهو بالنتيجة، يبدو في كثير من الاحيان وسيلة لشل العملية السياسية وإعاقة تطورها،

وليس وسيلة لمنحها الزخم والتجدد والقدرة على تصحيح نفسها، بحسب تعبير أحد أعضاء البرلمان العراقي<sup>(٣٢)</sup>.

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه المواقف المتخندقة لأعضاء البرلمان هو أن البرلمان العراقي قد ولد بالأساس إفراراً لواقع التخندق الطائفي والعرفي الذي شهده وما زال يشهده الشارع العراقي وعلى وجه الخصوص في الدورة البرلمانية بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠).

كل هذه العوامل وغيرها أدت بالنتيجة إلى وجود برلمان عاجزاً ومشلولاً في إداة السياسة والرقابي.

#### ثانياً: تعزيز الأنتماءات والممارسات الطائفية

أدت العملية السياسية التي رسمتها الادارة الأمريكية إلى ترسيخ (التوافقية) إجتماعياً، وسياسياً، بل أن التوافقية أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي في العراق، وأصبحت تستعمل من جميع الأطراف لأغراض دعائية<sup>(٣٣)</sup>. وحتى أصبحت تستعمل من أولئك الذين كانوا يدعون أنهم ضد الطائفية، فهم استعملوا نفيها عنهم والصاقها بمنافسيهم كوسيلة للحصول على مكاسب.

من المعلوم إن الديمقراطية تعني حكم الشعب وهذا يتمثل بحكم الأغلبية البرلمانية بوصفها حاملة تفويض الشعب، فمن يربح في الأنتخابات هو من يشكل الحكومة ومن يخسر الأنتخابات يعد أقلية فعليه أن يبقى في المعارضة ، التي تقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة عن أعمالها، لكن تم الألتفاف على هذا المبدأ وإفراغه من مضمونه ، بدلا من أن يحكم الفائز بالأنتخابات، فالتوافقية تسمح للرابح والخاسر في المشاركة في الحكم مع إيجاد ضمانه تمنع الفائز حتى من حرية القرار فيتم ذلك تحت بنود ومسميات منها الشراكة أو حكومة الوحدة الوطنية<sup>(٣٤)</sup>.

وهذا ما حصل في العراق إذ إن الكل يحكم ولا يوجد من يعارض والكل مشارك ولا يوجد من يقاطع، الامر الذي يعرض العملية السياسية للخطر، ذلك لان عملية توزيع المناصب والمغانم السلطوية يتم بالتوافق، مما يؤثر على أسلوب وعمل الحكومة والعملية السياسية، وهذا يتجسد في عدد من الوزارات التي تكونت منها التشكيلة الحكومية في ظل حكومة الوحدة الوطنية حكومة (نوري كامل المالكي)، فقد تكونت هذه الحكومة من (٣٥) وزارة في حين، عدد الوزارات في أغلب الدول الديمقراطية ذات الأنظمة البرلمانية هي لا تتجاوز (٢٥-٢٨) وزارة كحد أقصى ، لكن ما حدث في العراق هو عكس ذلك فالتشكيلة الحكومية تكونت من (٣٥) وهذا منافي

للوامع ، ومن ثم فإن هذه الوزارات كانت تعكس كل أطراف الشعب العراقي بغض النظر عن من هو فائز ومن هو الخاسر<sup>(٣٥)</sup> ، وهذا ينعكس أيضاً على عملية الرقابة البرلمانية ، وبما أن عملية توزيع المناصب تتم من طريق التوافق السياسي وحتى عملية إصدار القوانين والقرارات التي تتم الصالح العام أصبحت تتم من طريق التوافق السياسي بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، فما المانع من إن تكون الرقابة البرلمانية أيضاً خاضعة لعملية التوافق السياسي وهذه نتيجة منطقية؛ لان عملية التجنيد السياسي للأشخاص تمت من طريق التوافق السياسي ، فلم لا تكون عملية مراقبة هؤلاء الأشخاص (الوزراء) تتم بالتوافق السياسي أيضاً، ومن ثم نلمس حجم تأثير المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية ودورها في إعاقة عمل الحكومة والبرلمان والعملية السياسية برمتها.

#### ثالثاً: انعدام الثقة بين الكتل البرلمانية

شهدت الكتل البرلمانية حالة من تراجع الثقة فيما بينها والتي ابتدأت قبل الانتخابات (٢٠٠٥/١٢/١٥) لتأتي الانتخابات وتفرض أزمة أثارها قائمة حتى الآن، وهذا ما دفع مبعوث الأمم المتحدة السابق في العراق (دي مستورا) للتعبير عن انعدام الثقة ما بين الحكومة والمكونات الأساسية الأخرى والتعامل مع جوهر الديمقراطية بوصفها من حقوق الطائفة التي لا تعني شيئاً آخر سوى الانتخابات، وإذا ارتأى البعض محاصرة مبدأ الانتخابات طائفة فهذا يعني الإعلان بموت الديمقراطية، ويوجد اتفاق نسبي، ظاهرياً، على أن التحول المجتمعي هو بوابة الخروج من النفق المظلم إلا أننا مازلنا نشاهد بعض الكتل البرلمانية لا تؤمن بممارسات الكتل الأخرى، بل ونجدها تعارض أي تصرف أو مبادرة يقدم عليها الطرف الأخر، الأمر الذي يولد حالة من التشتت الفكري الذي ينعكس في مشاريع القوانين التي تخضع للتصويت عليها داخل البرلمان، ومن ثم تعزيز الأزمة واتخاذها بصيغتها النهائية<sup>(٣٦)</sup>.

نستنتج من ذلك أن شرط التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلة للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية؛ وذلك لأن من أهم مميزات النظام الديمقراطي هو وجود المعارضة المشاركة في العمل السياسي عن طريق البرلمان، وهي بهذا المعنى جهة رقابية على الحكومة تنتقد أداؤها وتقومه وتنبهها

إلى مواطن الخلل، إلا أن نظام المحاصصة التوافقية يلغي دور المعارضة الواقعية لأنها لها قدماً في الحكومة وقدماً في المعارضة ومصالح مع الحكومة تحجم الدور الرقابي<sup>(٣٧)</sup>.

فضلاً عن ذلك عدم قدرة البرلمان على ضمان ممارسة آليات الرقابة والمساءلة إزاء الحكومة بالرغم من تضمين النصوص القانونية لذلك، وهذا يعود إلى أن الأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة لا تميل إلى نقد الحكومة؛ ذلك أن النقد الذي سيوجهه أي عضو برلماني ضمن مكون الأغلبية المشكلة للحكومة يسري في أبعاده إلى نقد سلوك حزبه الخاص، أو أقرب حلفائه الأساسيين، وفي كلتا الحالتين فهو فعل يرمي إلى تعطيل عمل الحكومة وإضعافها، أو بيان السلبيات التي تتحكم بعملها، ومن ثم فإن أي عمل من هذا النوع لا يمثل فعلاً إيجابياً لعمل الحكومة، كما في أغلب الكتل وبفعل ضغوطاتها تحت أعضائها على التزام الصمت.

#### رابعاً: التداخل بين السلطات

أعتمد دستور ٢٠٠٥ في المادة (٤٧) مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا مبدأ دستوري تأخذ به معظم الأنظمة الديمقراطية وخاصة النظام البرلماني إلا إننا نجد إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أوجد نوعاً من التداخل بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية عندما منح لكل عضو من أعضاء مجلس الرئاسة حق نقض أي قانون يصدر من مجلس النواب، وهذا مخالف لأسس النظام البرلماني. ويكون سبباً في تعطيل التشريعات ورهنها بيد شخص قد يتعسف في استعمال هذا الحق لأسباب سياسية تخص مصلحة حزبه أكثر منها لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية العليا وكما حصل فعلاً في بعض الحالات منها حق النقض على قانون الانتخابات (٢٠١٠) الذي استعمله نائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي) ولكن الدستور منح هذا الحق لمجلس الرئاسة في الدورة البرلمانية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) لذلك فإن هذا التداخل لا يحتاج إلى تعديل دستوري ولكن سنكون بحاجة إلى تشكيل مجلس الاتحاد الذي نصت عليه المادة (٦٥) من الدستور والذي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ليكون إلى جانب مجلس النواب شريكاً في السلطة التشريعية.

فضلاً عن غياب التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات في النظام السياسي، إذ تمهين السلطة التنفيذية بشقيها (الرئاسة ومجلس الوزراء) على السلطة التشريعية في التطبيق، وهذا التدخل الذي تمثله السلطة التنفيذية يمثل قيداً على السلطة التشريعية، إذ كثيراً ما تتدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان سواء عن طريق إصدار التشريعات (وليس فقط تقديم مشاريع القوانين)

أم توفير الغطاء القانوني لوزرائها لمنع محاسبتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل العمل الرقابي للبرلمان العراقي.

فضلاً عن استحواذ مجلس الوزراء على الاختصاصات التنفيذية، إذ نصت المادة (٦٦) من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) على أن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، إلا أننا عندما نبحث عن اختصاصات رئيس الجمهورية الفعلية في الدستور لم نجد منها شيئاً بل نجد بأن الحكومة قد استحوذت على كل هذه الاختصاصات، لا بل اشتركت مع رئيس الجمهورية حتى في الاختصاصات التشريعية، مثل إصدار العفو الخاص، ومنح الأوسمة والنياشين، إذ قيدها الدستور بموافقة الحكومة. أن هذا الاستحواذ على صلاحيات رئيس الجمهورية يمس هيبته الرئيس بوصفه رمز وحدة الوطن كما نصت المادة (٦٧) من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥).

#### خامساً: تعطيل اتخاذ القرار السياسي وعدم استقلاليته

تمثل ظاهرة أزمة تعطيل القرار السياسي إحدى مؤشرات الواقع العراقي، فمنذ بدء المسار الديمقراطي بعد (٢٠٠٣) وهذه الظاهرة تتوالى متخذة صوراً عدة مشخصة إشكاليات البناء السياسي الجديد، وتجسد القرارات التي يتم التصويت عليها في البرلمان العراقي تمهيداً لإقرارها، وأحد هذه الأزمات التي تعاني من عدم الانفراج الدائم، فالجدل الدائم بين القوى السياسية الممثلة في البرلمان والحكومة يعكس بدرجة كبيرة اختلافاً بينياً في رؤية وتصور هذه القوى حول طبيعة هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها.

وكمثال على آلية تعطيل القرار السياسي في العراق ما جرى في مجلس النواب العراقي في بداية العام (٢٠٠٨) فقد كانت هناك ثلاثة تشريعات تنتظر الإقرار بعد مناقشتها مع وجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية وهي إقرار (الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨)، بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني؛ بسبب الخلاف على نسبة الأقاليم من الموازنة، إذ هدد التحالف الكردستاني بمقاطعة المجلس إذ لم يتم التصويت على الموازنة بالحصص التي يطالب بها لإقليم كردستان والبالغة (١٧%) من قيمة الموازنة، بالصد من سعي كتل سياسية منحه نسبة (١٣%) منها، وكذلك (قانون العفو العام) المؤيد من جبهة التوافق والمعتل من الائتلاف العراقي الموحد الراغبة بإضافة القيود عليه، و(قانون انتخاب مجالس المحافظات) المعتل من جبهة التوافق<sup>(٣٨)</sup>.

ولأهمية تلك التشريعات كان لابد وحسب مبدأ التوافقية المطبق في العراق، أن تمر بإجماع المكونات الاجتماعية الثلاثة (الشيعة، والسنة، والأكراد) وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية، مرتت التشريعات بأسلوب (الصفقة)، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من الطرف الأخر في المقابل قبول الأطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله إذ أصر الائتلاف العراقي على ربط قانون الميزانية بقانون مجالس المحافظات؛ بسبب تداخل صلاحيات القانونين في عدد من الفقرات، وانضمت الكتلة البرلمانية لجهة التوافق إلى الخلاف بأدراج قانون العفو العام عن السجناء وأن يتم التصويت عليه دفعة واحدة من قانوني الميزانية ومجالس المحافظات. إن أزمة تعطيل القرار السياسي لا تنحصر فقط في المؤسسات التشريعية (البرلمان العراقي) بل تتجاوزها إلى الحكومة ففي الحالة التي شكلها انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة بقيت تلك الوزارات شاغرة لعدة أشهر دون أن يستطيع رئيس الحكومة تعيين وزراء آخرين بدلاً عنهم و معلوم مقدار الخلل الذي ينتج عن الوزارة بدون وزير لعدة أشهر، وتسحب آلية المخصصة على مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد إن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاث، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حال غياب التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضه لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقوي، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعاف الدولة<sup>(٣٩)</sup>.

كما فرض واقع الاحتلال عبئاً ثقيلاً قيد بموجبه توجهات القائمين على إدارة العملية السياسية وحصرها في نطاق ضيق، وقد اسهم في تعزيز الاختلافات فيما بينهم، الأمر الذي أعطى فرصة للتدخلات الخارجية والداخلية في التأثير بقراراتهم وفقاً للمصلحة المشتركة التي يفرضها واقع الحال، فالإدارة الأمريكية غالباً ما تمارس الضغط على كتل في البرلمان من أجل التصويت على القرارات والقوانين التي تصب في مصلحتها، ضامنة لهذه الكتل حماية مكفولة داخل البرلمان على حساب الكتل الأخرى وتخلق في الوقت نفسه حالة من التوتر والفوضى في عملية اتخاذ القرار. ولعل التصويت على الاتفاقية الأمنية المشتركة بين العراق وأمريكا دليل على حجم الضغط الذي مورس داخل البرلمان من أجل إقرارها بالرغم من المعارضة الشديدة من أغلب الكتل البرلمانية التي قاطعت

الجلسات اللاحقة لمجلس النواب احتجاجاً على عملية اتخاذ القرار ولا يختلف الحال لدول الجوار التي باتت تؤثر في القرارات المركزية المتخذة، وهذا التأثير مستمر مع استمرار شعور هذه الدول بالخطر المحدق بما جراء بقاء القوات الأمريكية في العراق؛ لذلك تسعى بالوسائل كافة لكي تؤثر في الكتل البرلمانية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة وكسب تأييدها في التصويت على القرارات والقوانين التي تخدم مصالحها في المجالات كافة، وهذا ما يولد التعارض الدائم في كيفية تكييف هذه القرارات من البرلمانيين داخل مجلس النواب<sup>(٤٠)</sup>.

#### سادساً: غياب المعارضة السياسية

أن المعارضة تعني عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة<sup>(٤١)</sup>، فهي كل الجماعات التي لها أهداف سياسية والتي تمتلك الأطار الحقوقي الدائم والقدرة على إعلان وجهة نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر الحكومة، وعلى التعبير العلمي عن أفكارها عبر العمل السياسي<sup>(٤٢)</sup>. أن اعتماد التوافقية في العراق والقائمة على أساس الخاصصة الطائفية أدت بالنتيجة إلى حقيقة مفادها أن كل من شارك في الانتخابات هو رابح ومشارك في الحكومة ولا يوجد خاسر، وهذا بطبيعة الحال مخالف لما تؤول إليه نتائج الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية بأن يكون هناك رابح يقوم بتشكيل الحكومة وآخر خاسر يصطف بالمعارضة، وبما أنه لا يوجد هناك خاسر، بل إن كل مشاركين في العملية السياسية وتقاسم المغام السلطوية، ومن ثم لا توجد هناك معارضة سياسية<sup>(٤٣)</sup>، وبالنهاية نصل إلى حقيقة غياب المعارضة السياسية في العراق نتيجة التوافقات السياسية في تقسيم المغام، فضلاً عن ذلك غياب ثقافة المعارضة في العراق، فالكثير من السياسيين لم يفهموا من المعارضة سوى لغة الرفض والنقد المتعالي<sup>(٤٤)</sup>، ومن ثم فإن غياب المعارضة في هذا الجو، ساهم في غياب المعارضة السياسية في العراق.

وبشكل عام يمكن القول ان الصيغة التوافقية في ادارة الدولة افضت الى ولادة جملة من

المشاكل التي كان لها بالغ الاثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق بسبب من:

١. محاولة الارضاء لجميع الاطراف.
٢. التأخر في حل المشاكل الجوهرية والقضايا التي تخص الامن الاقتصادي.
٣. جمود سياسي تأثرت به الهيئات الرقابية.
٤. خلل وترهل في المنظومة التشريعية.

٥. ابتداء هيئات ليست دستورية وفاقدة للاطار القانوني كانعكاس لتحقيق حالة التراضي.
٦. عدم استقلالية القضاء وتسييسه.
٧. التأخر في بناء نظام مؤسسي حقيقي قائم على اساس التداول السلمي للسلطة.
٨. غياب واضح لمفهوم حكومة الظل في البرلمان او المعارضة اذ لا توجد هناك التناثية السياسية الواضحة اي حكومة في السلطة ومعارضة في البرلمان ترأب وتقوم وتخضع الحكومة للمساءلة.

### المطلب الرابع

#### مستقبل الديمقراطية في العراق في ظل العملية التوافقية

ان تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يتدارك التحديات الداخلية والخارجية في العراق هو هدف ليس من المستحيل تحقيقه، ولكن ليس في المستقبل القريب المنظور، لان الديمقراطية تتطلب وقت وممارسة.

وان الحديث عن مستقبل الديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص في العراق أمر ما زال يكتنفه الكثير من الغموض ويعتريه العديد من الصعوبات، فالتجربة الديمقراطية العراقية تجربة حديثة وفي مرحلة الكينونة والتطور وما زالت تعاني من عدم الاستقرار. بيد إن ذلك لا يعفينا من تقديم مشاهد لمستقبل هذه الديمقراطية.

#### المشهد الاول: استمرار المزوجة بين الديمقراطية والتوافقية

إن قراءة بسيطة في السلوك السياسي العراقي توحى دون عناء إن نجاح واستمرار المزوجة بين الديمقراطية التوافقية تحتاج إلى مقومات عدة منها<sup>(٤٥)</sup>:

١. استيعاب كل أو اغلب المكونات الاجتماعية السياسية في العراق.
٢. قناعة النخب السياسية والاجتماعية العراقية بهذا النوع من الديمقراطية.
٣. توافر مقدار عال من الثقة بين المكونات الاجتماعية أو قادتهم الرئيسيين.
٤. الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي.
٥. الإقرار والاعتراف بالتعددية الدينية والطائفية كأمر واقع لا يمكن تجاهله لكنه شأن عابر، أي تطبيق معادلة الوحدة والتنوع.
٦. إن المزوجة بين الديمقراطية والتوافقية ليست من خصائص التطور المحلي أو سمة من سمات الحركة السياسية والاجتماعية العراقية، وإنما هي وليدة الأحداث والأزمات التي

تمر بها المجتمعات، لذا لا يمكن أن تكون حالة دائمة للعمل السياسي الجماعي، بل هي مناسبة للمرحلة التي تمر بها المجتمعات المأزومة وتزول بزوال المرحلة الأزمة، وعادة ما تكون مرحلة انتقالية.

وتجدر الإشارة إلى إن الانتقال يحتاج إلى مرحلة لمعالجة حالات الفقر والتخلف وتدني مستويات التعليم والمعرفة، وانتشار الأمية والجهل بين عامة الناس، وسيادة منطقتي العلاقات والقيم العشائرية والقبلية والدينية، وأمر كهذا يحتاج إلى تقليص مساحات الاختلاف والتباين بين مكونات المجتمع العراقي والإسراع في تجاوز الظواهر السلبية، وهيئة الأرضية المناسبة للانتقال إلى مرحلة المجتمع الديمقراطي في جو حضاري تنفي فيه آليات القمع وترضى فيه حقوق الأقليات وجمع المكونات<sup>(٤٦)</sup>. إن نظرة في المقومات السالفة الذكر توحى بان التجربة العراقية بعيدا عن بعض المقومات السالفة، وبالتالي فإن استمرار هذا المشهد هو اقرب للواقع، الا ان نجاح هذا النوع من الديمقراطية واستقرارها في العراق أمر في غاية الصعوبة، ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب فالكتل الموجودة في العراق كتل طائفية وليس سياسية، فالطوائف تتسلل عبر الأحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية. كما انه في اعتقادنا المتواضع بأن هذا المشهد ينطوي على تصورات اخرى وهي:

أ- يتمثل باستمرار اسلوب المحاصصة بين الكتل البرلمانية بهدف استمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية، وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في استمراره ليصبح عرفاً دستورياً كما حصل في لبنان، وأما إنتهاؤه تدريجياً مع تطور التجربة الديمقراطية في العراق، وتعزز الامن وسيادة القانون .

ب- ويتمثل في ان تؤدي الازمات الى صراعات، ومن ثم إنقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات، وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في سيطرة رجال الدين على المجتمع في ظل الفوضى الامنية أو السياسية، واما الحفاظ على وحدة الدولة مع الحفاظ على مصالح الكتل السياسية الكبيرة.

ج- ويتمثل في الفشل في تكوين حكومة مركزية قوية نتيجة التنافس القومي والطائفي، ثم تقسيم العراق لثلاث مناطق مع استمرار العمليات الارهابية في ظل ضعف المؤسسة الامنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي .

د- ويتمثل بتبني النظام الاتحادي الفيدرالي<sup>(١)</sup>.

المشهد الثاني: تحول من التوافقية إلى ديمقراطية الأغلبية

على الرغم من تزايد الدعوات إلى ضرورة إقامة ديمقراطية الأغلبية في العراق، ومن نخب سياسية مهمة، بيد إن هذا الأمر يحتاج إلى جملة من الاشتراطات منها:

١. تعديل الدستور العراقي وبما ينسجم مع ديمقراطية الأغلبية وهو أمر يحتاج إلى إقناع كل مكونات والقوى السياسية العراقية لاسيما تلك القوى التي حصلت على امتيازات و لا تريد أن تفرط بجزء منها.
٢. إصدار قانون للأحزاب السياسية يحدد اشتراطات معينة في تشكيل الأحزاب السياسية بما يبعدها عن الانتماءات الفرعية (المذهبية والعرقية) . على الرغم من إن اغلب إن لم نقل كل الأحزاب السياسية العراقية ذات توجهات مذهبية أو عرقية.
٣. ادراك الأغلبية بأنها أغلبية سياسية وليس أغلبية دينية أو عرقية.
٤. الابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش والسماح لكل القوى السياسية العراقية بالدخول في العملية السياسية بعيدا عن التهميش.
٥. بناء مفاهيم جديدة للمواطنة قبل الديمقراطية تعتمد على انتماءات الشاملة.
٦. التاثير الدستوري للمعارضة السياسية.
٧. إبعاد الدولة عن المداخلات الدينية بكل مؤسساتها المختلفة.
٨. إعادة الثقة للمكونات العراقية المختلفة.
٩. معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي وافقت احتلال العراق أو تلك التي كانت سابقة للاحتلال بما يخلق الانسجام والوحدة الوطنية العراقية .
١٠. تنمية الوعي الجماهيري بمبادئ ديمقراطية الأغلبية.

إن قراءة في الخيارات السابقة توحي بان الواقع العراقي الحالي بعيدا عن المبادئ السالفة ولا يمكن أن يتحقق التحول على المدى القريب لاسيما وان هناك مكونات وقوى سياسية عدة لا تزال تؤمن بالتوافقية أكثر من إيمانها بديمقراطية الأغلبية.

**الخاتمة**

عن طريق ما تقدم يمكن ان نخلص الى القول بان التطورات السياسية في العراق اتخذت نهجاً منفرداً عن اي سلوك سياسي آخر وذلك عن طريق اخذها بالتوافقية أحيانا وبالديمقراطية

الأكثرية في أحيان أخرى، أي الممازجة بين الأغلبية والتوافقية، وهي حالة شاذة يمكن أن نسميها بالديمقراطية غير المؤكدة. والتي أدت في أحياناً كثيرة إلى خلق أزمات سياسية تعكس انعدام الاستقرار وتأرجح الوضع نتيجة للطريقة غير المكتملة لاختيار شكل الديمقراطية والنظام السياسي في البلاد والذي غالباً ما يولد تقاطعات واختلافات سياسية تنتهي بولادة أزمات تتم معالجتها بطرق الترضية والتهدئة والتسكين لوقت محدد حين ولادة أزمة جديدة ليستمر الحال على هذه الصورة فترة طويلة.

ومن المؤكد ان التوافقية السياسية التي تم اللجوء إليها لترتيب نوع وهوية النظام السياسي في العراق ما بعد مرحلة سقوط النظام الديكتاتوري السابق كنوع من الحل لمنع هيمنة أي مكون على السلطة والحكم ولتجاوز آثار المرحلة السابقة التي شهدت ظهور أنظمة حكم شمولية عملت على إقصاء باقي المكونات والانفراد بالحكم مما دفع بالسياسيين العراقيين الحاليين وبعد سقوط النظام الديكتاتوري إلى تبني خيار التوافقية كحل وسط بين منع استئثار الأكثرية بمواقع السلطة ولضمان حصول انسجام بين الكتل والأحزاب الممثلة للقوميات والمكونات العراقية وعدالة توزيع وتقاسم السلطة فيما بينها، لكن هذا النظام لم يجد له أي طريق للنجاح، بل ضاعف الأزمة السياسية وعمقها لأسباب عديدة أبرزها انعدام الثقة بين المكونات السياسية نفسها وإصرار كل منها على الذهاب إلى الحكومة والمشاركة فيها وعدم رغبتها في التحول إلى أحزاب معارضة رغم أهمية هذا الدور وفاعليته، بل إن قسماً منها يمارس ازدواجية سياسية واضحة فهو يشارك في الحكومة من جهة ويتولى الحقائب الوزارية فيها ويوجه لها الانتقادات السلبية ويدعو إلى تغييرها من جهة أخرى.

الاستنتاجات

١. ان تطبيق مبدأ التوافقية السياسية في العراق كنظام تشاركي في الحكم لم ينجح في إنتاج دولة مستقرة وقوية بقدر ما عمل على إضعافها وعدم استقرارها وإفساح المجال أمام التدخلات الخارجية لكي تؤثر فيها بالشكل الذي يتناغم مع مصالحها ورؤيتها للوضع في العراق ويحرص على إبقاء العراق ضعيفاً أمامها.

٢. ورغم اتفاق الجميع على عدم مواءمة هذا اللون من السلطة في بلد يمتاز بتعدد مكوناته وأعراقه وقومياته إلا إن الذهاب الى البدائل الأخرى ما يزال غير موجود، اذ من الصعب على بلد عانى شعبه من الحروب ولم تكن له تجربة سياسية وديمقراطية ناجحة في الماضي باستثناء العهد الملكي لتتوقف لاحقا قرابة أكثر من خمسين عاما ان تتأسس فيه تقاليد ديمقراطية عريقة ومستقرة.
٣. ان الدستور العراقي النافذ للعام (٢٠٠٥)، والذي يُعدّ احد الركائز الاساسية لعملية التحول الديمقراطي في العراق كُتِبَ في اجواء من الاحتقان الطائفي والقومي، ولذا فأجواء عدم الثقة، والنظرة الى الوراء، وعدم النظر الى المستقبل كانت علامات واضحة في دستور العام (٢٠٠٥).
٤. صحيح إن المزاجية بين الديمقراطية والتوافقية تكون ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي لكنها تصبح أسوأ آلية لإدارة مؤسسات الدولة التشريعية الدستورية، وبذلك تكون الحلول الناجمة بقاعدة الديمقراطية تصحح نفسها بمزيد من الديمقراطية، لتكون التوافقية مرحلة انتقالية ليس كحل نهائي يرافقها مبدأ العدالة الانتقالية لبناء الدولة الجديدة التي لم تتم بالعراق بعد.
٥. ولا جدال بان هذا النوع من الديمقراطية وعلى الرغم من مساوئه يبقى أفضل من حالة اللاديمقراطية سواء كانت دكتاتورية أو فوضى سياسية مطلقة ، لكنها بالمقابل لا يمكن الزعم بأنها تمثل ديمقراطية مكتملة لأنها تحمل الكثير من العيوب والمساوئ الجوهرية ، لاسيما تلك التي تتلخص بعدم المساواة بين المواطنين أو التعامل معهم على أساس انتماءهم سواء كانت طائفية (دينية أم عرقية) وهو ما يخلق أزمات متراكمة أو حتى إنتاج أزمات جديدة.
٦. تتمثل اشكالية العمل الحزبي في العراق: بعدم اصدار قانون ينظم عمل الاحزاب في العراق لتنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في النجاح العملية السياسية ، كما تبرز اشكالية اخرى تتمثل بمنطق



٧. حل الميليشيات المسلحة، واعادة بناء الجيش والشرطة على اسس مهنية.
٨. الاحتكام للدستور والقوانين في حل النزاعات .
٩. مكافحة الفساد وال فقر والبطالة .
١٠. تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، والنهوض بواقع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، واعادة الاعمار.

### Political development in Iraq between democracy and consensual

ASAAD TARESH ABDULRIDHA dr.

Assistant instructor: Firas gorgess

#### Abstract

Iraq did not witness any real democratic practice since the formation of Iraqi state in 1921 till April 2003. There are minor seeds of democracy in some factions' different times but it destined to fail because of political, economical and social situations and hegemonic practice of regimes accompanying these seeds.

Since the American occupation in 9/4/2003 talks about democracy and democratical transformation pinpointed in the political, social and cultural corridors. Toppling of the dictatorial regime granted a chance for Iraqi people to establish a modern democratic constitutional and civil state and open the horizons in front of a new Iraq taking over democracy as an approach to govern all sects, factions and ethnic groups according to the announced targets of all political, social and religions powers, but the legal question is about the manner of practicing democracy in Iraq and the pillars on which it stands.

(\*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

(\*\*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

١ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٣٢٠.

٢ - عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، وقائع المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، ٢٠١٠، ص ٣.

٣ - جعفر عتريسي، العراق في قلب الإعصار - سقوط بغداد والتحول الكبرى أولى معالم الشرق الأوسط الكبير، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢٥٢.

(١) د. متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي واثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، بغداد، مطبعة الارشاد الحديثة، العدد (٢)، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ١٢٩- ١٣٢.

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الانترنت، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات: [Http:// www.inec.iq](http://www.inec.iq).

<sup>٥</sup> نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب (الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق) إعداد وتحرير حسن عبد اللطيف البزاز، عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٥٣.

<sup>٦</sup> المصدر نفسه، ص ٥٣-٥٤.

<sup>٧</sup> حسين درويش العادلي، الدولة العراقية نظرة سياسية تحليلية، جريدة الصباح، أنترنت. [WWW.alsabaah.com](http://WWW.alsabaah.com)

<sup>٨</sup> كاظم علي مهدي البياتي، الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٥٤.

<sup>٩</sup> أحمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والأستمرارية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٠، ص ٩٢.

<sup>١٠</sup> المصدر نفسه، ص ٩٣.

<sup>١١</sup> أرنت ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ٢٠٠٦، ص ١١.

<sup>١٢</sup> المصدر نفسه، ص ١١.

<sup>١٣</sup> المصدر نفسه، ص ١١.

<sup>١٤</sup> أحمد غالب محي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

<sup>١٥</sup> عبد الجبار احمد عبدالله، العراق بين سياسية الانتخاب وأنتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٦، ص ١٩٥.

<sup>١٦</sup> أحمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٩.

<sup>١٧</sup> ياسين سعد عُج، أشكاليات الديمقراطية التوافقية وأنعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٧)، أيلول ٢٠٠٩، بغداد، ص ٧٣.

\* - اطلق ارنت ليههارت على هذه الديمقراطية تسمية (الديمقراطية التوافقية) كما ورد ذلك في كتابه المعروف "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: الصادر عام ١٩٦٨.

- وصفها جيرالد لامبورغ بعبارة "الديمقراطية النسبية" في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا.

- اما عالم الاجتماع بنغهام باول أطلق عليها عبارة "التجزؤ الاجتماعي".

- وأسمها يورك شنيدر "الاتفاق الرضائي" في محاولة للمقارنة مع قاعدة الأكترية في الديمقراطية اللبرالية.

- وهناك تسميات أخرى مثل (الديمقراطية الطائفية، أو الديمقراطية الاتفاقية، أو الديمقراطية التعاقدية، أو الديمقراطية غير المسيسة وغيرها من التسميات، للمزيد من المعلومات راجع: أرنت ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ٢٠٠٦. وكذلك اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩٧-٩٨.

<sup>١٨</sup> ليام أندرسن وغارث ستانسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، دار الوراق، لندن ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٥.

- <sup>١٩</sup> عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق - الموارث التاريخية والاسس الثقافية والحدود الخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٧ .
- <sup>٢٠</sup> رشيد عمارة، اشكالية الفدرالية في الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٢٣٢)، ص ١٥٩ .
- <sup>٢١</sup> - عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩، ص ٥٣٥ .
- <sup>٢٢</sup> - رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة زانكوى سليمانى، جامعة سليمانى، قسم الدراسات الانسانية، العدد (٣٠)، ت ١٠/١، ص ١٤٢ .
- \* ان التحول (Transition) يعني: وجود مرحلة وسطية ما بين نظامين من حيث يعني: ولوج مرحلة التحول، والمرور بعملية تفكير متدرج للنظام السلطوي وصولاً الى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبر آليات ديمقراطية. للمزيد من المعلومات انظر: Guillermo Odonnell and philipp c.shmetter, transitions from Authoritarian. Rule: tentative .conclusious about uncertain democracies, Baltimore, Johns Hopkins university press, 1986, p5-7 .
- <sup>٢٣</sup> - غيلير اودونيل وفليب س شيمتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢١ .
- <sup>٢٤</sup> - المصدر نفسه، ص ٢٤ .
- <sup>٢٥</sup> - عيد الوهاب رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩-٣٠ .
- <sup>٢٦</sup> - رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، ص ١٤٣ .
- <sup>٢٧</sup> - مصدر نفسه، ص ١٤٤ .
- <sup>28</sup> - W .Arthur Lewis 'political in west Africa' London Allen and unwins 1965'p .86
- <sup>29</sup> - Rupert Emerson: from empire to nation: the rise to self-assertion of Asia and African mass, Harvard university press, 1960, p 288
- <sup>٣٠</sup> - رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 145 .
- <sup>٣١</sup> أحمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ .
- <sup>٣٢</sup> جابر حبيب جابر، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٤/١٥ الانترنت .
- <sup>33</sup> Micheal Eisenstalt and Eric Mathewson, Us policy in post- Saddam, (Iraq Lessons), Washington Institute for near East policy, 2004, p.65.
- <sup>٣٤</sup> جابر حبيب جابر، ولادة العراق الديمقراطي، في اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الندوة العلمية للمجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٦ .
- <sup>٣٥</sup> للمزيد من المعلومات حول تشكيلة الوزارة التي تكونت منها الحكومة الوحدة الوطنية أنظر: الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق، ٢٠٠٨، ص ٧٣ وما بعدها .
- <sup>٣٦</sup> ياسين سعد مجد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٧٤ .
- <sup>٣٧</sup> أحمد يحيى هادي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-١٥٢ .

- <sup>٣٨</sup> للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: محضر جلسة (٥٢) لمجلس النواب العراقي، الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية (٢٠٠٧)، الانترنت، الموقع الرسمي للبرلمان العراقي: <http://www.parliament.iq>
- <sup>٣٩</sup> ياسين سعد محمد بكري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.
- <sup>٤٠</sup> محمد عبد الصالح، أزمة اتخاذ القرار في البرلمان العراقي، ورقة قدمت إلى الورشة التدريبية الموسومة (الأكاديميين العراقيين والعمل البرلماني: مفاهيم، خبرات، مهارات) والتي نظمتها كل من ((West minster Foundation البريطانية، منتدى البدائل العربية - القاهرة، رابطة التدريسيين الجامعيين في العراق، بيروت (٧-١٥ آذار/٢٠٠٩)، ص ٦.
- <sup>٤١</sup> أحمد يحيى هادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.
- <sup>٤٢</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت بلا، ص ٢٥٧.
- <sup>٤٣</sup> بلقيس محمد جواد، الديمقراطية التوافقية في العراق، سلسلة محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير، قسم النظم السياسية، في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- <sup>٤٤</sup> جابر حبيب جابر، ولادة العراق الديمقراطي، مصدره سبق ذكره.
- <sup>٤٥</sup> رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٦، ص ٩٠ وما بعدها. وكذلك رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.
- <sup>٤٦</sup> - رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.
- ٤٧-علي هادي حميدي، النظام السياسي العراقي - دراسة في الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد (٣) صيف ٢٠٠٦ و ص ١٧٠-١٧١. وكذلك انظر: فراس عبد الكريم، التحول الديمقراطي في العراق ما بعد ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٢٨٥.

